الأمم المتحدة A/50/PV.122

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ١٢٢
الخميس، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كاماتشو أوميستي (بوليفيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)
جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/50/888/Add.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/50/888/Add.8.

يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة، في رسالة واردة في تلك الوثيقة، بأنه إلحاقا برسائله المؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير و ٦ آذار/مارس و ٣ و ١١ و ١٦ و ٢٣ و ٢٥ نيسان/أبريل و ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦، دفعت دومينيكا وغرينادا وسيراليون وموريتانيا المبالغ اللازمة لتخفيض ما عليها من متأخرات إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الدولية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة:

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

مشروع القرار (A/50/L.76/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لسعادة السيد ويليام بايز ساكاسا، وزير العمل الاجتماعي لنيكاراغوا، لعرض مشروع القرار A/50/L.76/Rev.1.

السيد بايز ساكاسا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود بالنيابة عن كوستاريكا ونيكاراغوا وبلدان أمريكا الوسطى الأخرى، أن أشكر الجمعية العامة على استجابتها لطلبنا بإعادة فتح باب مناقشة البند ٢٠ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الدولية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86129
9686129

الخاصة"، بغية النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.76/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدات الطارئة إلى كوستاريكا ونيكاراغوا".

تشاطر بلدان أمريكا الوسطى منطقة جغرافية تتسم بهشاشة كبيرة والتعرض للكوارث الطبيعية. وقد مرت معظم بلدان منطقتنا دون الإقليمية بمختلف حالات الطوارئ وعانت منها بشكل أو بآخر، مثل الانفجارات البركانية، والزلازل الأرضية والبحرية، والفيضانات، وفي كثير من الحالات من الأوبئة التي تُلحق الحزن والدمار مرارا وتكرارا بشعبنا. وفي هذا الوقت، يؤسفني بالغ الأسف أن أبلغ الجمعية العامة بأن كوستاريكا ونيكاراغوا كلتيهما قد تعرضتا مرة أخرى لتقلبات الطبيعة في ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه من هذه السنة. فقد ضرب الإعصار سيزر البلدين تاركا وراءه الموت والدمار. وقد تسببت الأمطار التي لا نهاية لها والرياح التي بلغت سرعتها أكثر من ١٥٠ كيلومترا في الساعة في فيضانات خطيرة، وإزهاق الأرواح البشرية، وآلاف اللاجئين والمشردين، وبالدرجة الأولى بين أفقر فئات الشعب، بما في ذلك طوائف السكان الأصليين. واسمحوا لي أن أؤكد هنا أن هذا حدث لأفقر الطوائف على طول سواحل المحيط الأطلسي لكل من بلدينا، حيث تسود أكبر درجة من الفقر وأكبر تركيزات للسكان الأصليين، مثل المسكيتو وغيرهم.

وتسبب إعصار سيزر أيضا في خسائر في قطاعات الزراعة، والثروة الحيوانية، والغابات، والإنتاج بصفة عامة. وأصيب المسكيتو وغيرهم من السكان الأصليين عندما كانوا يعدون لجني محصولهم الأول، وقد فقدوا كميات كبيرة من الغذاء. كما تعرض عدد كبير من الطرق والجسور والكثير من الهياكل الأساسية للخراب. ودمرت منازل كثير من الأفراد الفقراء، بالإضافة إلى نظم الأسلاك الكهربائية والقنوات. وانتشرت الكوليرا وأمراض وبائية أخرى في المناطق المتضررة. وبالنظر إلى طبيعة الاقتصاد والهياكل الأساسية في منطقتنا التي تتسم بالفقر المدقع تعتبر هذه الكارثة بالغة الجسامة.

وإزاء هذه الحالة الصعبة ومحدودية الموارد المتوفرة لبلداننا بغية التصدي لهذه الكارثة، لم تتأخر المساعدات التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمجتمع الدولي برمته. فقد قامت، بالتنسيق مع لجان الطوارئ الوطنية في بلداننا، بتقديم مساعدات كبيرة إلينا في تصدينا لمسائل تتصف بالأولوية في مجتمعاتنا المحلية والمناطق الأكثر تضررا.

وفي هذا الوقت، تود كوستاريكا ونيكاراغوا ومقدمو مشروع القرار هذا أن يعربوا عن خالص امتنانهم للمجتمع الدولي، خاصة للبلدان الصديقة التي أظهرت بصورة متواصلة وملتزمة تضامنها معنا في حالات الطوارئ التي نواجهها، على دعم الجهود التي يبذلها شعبانا وحكومتانا بالذات من أجل التغلب على الكارثة والعودة بالحياة اليومية إلى طبيعتها في كلا البلدين الشقيقين.

ويرمي مشروع القرار الذي نقوم بعرضه اليوم إلى أن تظهر الجمعية العامة موقفها من فداحة الكارثة التي عانينا منها ومن الآثار المترتبة عليها في الجهود التي تبذلها بلداننا من أجل التنمية، ولا سيما في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي الأشد فقرا، وذلك في الآجال القصيرة والمتوسطة والبعيدة.

ويعترف مشروع القرار هذا أيضا بالعمل الذي قامت به مختلف البلدان في المجتمع الدولي، وبخاصة إدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، والوكالات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، التي وفّرت لنا المعونة الإنسانية والمساعدة في حالة الطوارئ. وأود أن أبرز حقيقة أن منطوق مشروع القرار يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على سبيل الاستعجال إلى الإسهام، قدر استطاعتها، في عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير في المناطق المتضررة. ويطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها، المساعدة التي تتطلبها حكومتانا في تحديد احتياجاتهما في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وأن يتعاون أيضا في جهود التعمير التي تبذل بنشاط كبير في كوستاريكا ونيكاراغوا.

ومرة أخرى يتعرض شعبا كوستاريكا ونيكاراغوا وحكومتاهما لكارثة طبيعية. فالمدى الذي بلغه إعصار سيزر كان كبيرا بحيث أودى بحياة العديد من البشر وخلف أضرارا مادية جسيمة في اقتصادنا لم يتم تقييم

قسم كبير منها بعد. والأضرار أكبر من ذلك لأنها تخلف ضررها في المجتمعات المحلية الأشد فقرا التي تقطن المنطقة المحاذية لشواطئ المحيط الأطلسي في بلدينا.

وإذا وضعنا في الاعتبار الآثار التي خلفتها الكوارث السابقة والتي لم نستكمل الإبلال منها بعد، لتمكنا من رسم صورة واضحة للأزمة المستحكمة بالمجتمعات المحلية المتضررة. وهي المجتمعات التي فقدت محاصيلها، ووسائط اتصالاتها، ومساكنها، ومجتمعات السكان الأصليين الذين لم تعد لديهم أية وسلة نقل إلى شواطئ المحيط الأطلسي. لذلك تعين على بلدينا أن يستغلا مواردهما الذاتية المخصصة لأماكن أخرى فعلا، وذلك بغية التصدي أيضا لمجالات إنمائية أخرى تتصف بالأولوية.

لهذا السبب، فإن الموارد المكملة ذات أهمية لأنها ستقدم دعما رئيسيا للجهود التي نبذلها من أجل إعادة التأهيل والتعمير. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أمام هذه الجمعية العامة لأصدقائنا المتعاونين معنا أن المساعدات سترسل على وجه الاستعجال إلى المناطق الأكثر تضررا وبُعدا، وأنها ستستخدم بفعالية بالغة وبشفافية كاملة.

ونود أن نشكر مقدمي مشروع القرار هذا، بمن فيهم جامايكا وبلدان أخرى عانت في بعض المناسبات من غضب الطبيعة وهي تشاطرنا الألم والحزن.

وفي الختام، لا يزال التقرير النهائي عن الآثار المترتبة على الكارثة قيد الإعداد. ومع ذلك، تعتقد السلطات الوطنية أن من الضروري الحصول على مساعدات أكبر لإصلاح البنية الأساسية وإعادة تعميرها، وهي البنية التي تحملت القسط الأكبر من الضرر الحاصل. بيد أننا نريد أيضا أن نعيد بناء البنية الإنسانية. وأن نتيح لأولئك الفلاحين مرة أخرى أن يزرعوا ويحصدوا محاصيلهم وأن يحصلوا على الأغذية التي فقدوها بسبب الإعصار.

ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء وبروح التضامن التي اتصفت بها الجمعية العامة دائما.

الآنسة راميريز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفنا أن نتكلم على هذا البند من جدول الأعمال بغية الإعراب عن دعم بلدنا للمبادرة الواردة في الوثيقة A/50/L.76/Rev.1، "تقديم المساعدات الطارئة إلى كوستاريكا ونيكاراغوا"، وهي الوثيقة التي تم عرضها على الجمعية العامة من أجل أن تنظر فيها.

ونود من خلال هذا الدعم الرسمي أن نعرب عن تضامن سلطات الأرجنتين وشعبها مع شعبي كوستاريكا ونيكاراغوا اللذين عانا من الآثار المترتبة على إعصار سيزر في تموز/يوليه المنصرم. ونعتقد أن مشروع القرار هذا يجب أن يترجم إلى أفعال ملموسة تخفف من معاناة الأسر، ولا سيما الأطفال، في هذين البلدين.

إننا نعرف أن الأمم المتحدة تبذل بالفعل جهودا في الميدان، وتقدم المساعدات الطارئة، وتعمل على إعادة التعمير للشعبين المتضررين.

ولقد أطلقت الأرجنتين في تصديها لهذه الأنواع من الحالات، مبادرة "الخوذ البيض" بغرض تكملة عمل الأمم المتحدة في الميدان، فوفرت المساعدات الطارئة وساعدت في إعادة تعمير البلدان المتضررة، فوجهت بذلك الجهود التضامنية لشعوبنا.

وفي هذا الصدد نود أن نشير إلى أن حكومة الأرجنتين ستعلن قريبا عن التدابير التي ستتخذها من أجل تقديم المساعدة الإنسانية لهذين البلدين. وفي الوقت ذاته، تنوي الأرجنتين أن تكمل تلك المساعدة بمشروع يقوم به "أصحاب الخوذ البيضاء" لإعادة التأهيل والتعمير. وفي هذا السياق، ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجهود المبذولة في المنطقة وإلى دعم الإجراءات الواردة في مشروع القرار المعروض علينا لاعتماده.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة حول هذا البند.

سننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/50/L.76/Rev.1، المعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى كوستاريكا ونيكاراغوا".

وقبل البدء بالتصويت على مشروع القرار، يسرني أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/50/L.76/Rev.1، أضيفت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي المشروع: ترينيداد وتوباغو، وجامايكا وسورينام وغيانا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.76/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.76/Rev.1 (القرار ٥٠/٢٤٤).

بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال.

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

تقرير الأمين العام (A/50/861/Add.2)

مشروع القرار (A/50/L.77)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل شيلي ليعرض مشروع القرار A/50/L.77.

السيد فاريلا (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أقوم، بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الأمين العام لهايتي، بعرض مشروع القرار المدرج في إطار بند جدول الأعمال المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي"، والوارد في الوثيقة A/50/L.77.

وقد أبلغتني الأمانة العامة توا بإضافة البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، واسبانيا، وألمانيا، وايرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبوليفيا، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والدانمرك، وسورينام، والسويد، وغيانا، وفنلندا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة، والنرويج، والنمسا، وهولندا، واليونان.

في مشروع القرار هذا تؤكد الجمعية العامة من جديد أن الهدف الذي ينشده المجتمع الدولي ما زال الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي. وتؤكد من جديد أيضا دعمها لشعب وحكومة هايتي في جهودهما الرامية إلى النهوض بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتعمير البلد. وفي هذا السياق، تؤيد بقوة عمل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، وترحب بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي وتعلق أهمية كبرى على عمل الممثل الخاص للأمين العام ومعاونيه.

وفي ديباجة مشروع القرار، تعرب الجمعية العامة مرة أخرى عن تقديرها للجهود المستمرة التي تبذلها الدول لتقديم المساعدة الإنسانية والتعاون التقني إلى شعب هايتي.

ويؤيد مشروع القرار أيضا تأييدا تاما مساهمة البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي في تهيئة مناخ من الحرية والتسامح يساعد على المراعاة التامة لحقوق الإنسان واستعادة الديمقراطية الدستورية الكاملة في هايتي.

ويشجع مشروع القرار البعثة المدنية الدولية على مواصلة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي وغيرها من الجهات المشاركة في بناء المؤسسات، بما في ذلك أنشطة تدريب الشرطة.

وتحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي، بالإضافة إلى بيانات السلطات الهايتية التي تفيد بأن حكومة هايتي لا تزال ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وتحسين المساءلة في هذا الخصوص.

وأخيرا، ترحب ديباجة مشروع القرار باستمرار تحسن حالة حقوق الإنسان في هايتي.

وفي الوقت ذاته، في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار، ترحب الجمعية العامة بتوصية الأمين العام الواردة في تقريره بتجديد الولاية المتعلقة بمشاركة الأمم المتحدة مع منظمة الدول الأمريكية في البعثة المدنية الدولية في هايتي المكلفة بمهمة التحقق من الاحترام

الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بغية تهيئة مناخ من الحرية والتسامح يساعد على توطيد المؤسسات الديمقراطية.

وفي هذا الإطار السياسي، ومع مراعاة تقرير الأمين العام، تقرر الجمعية العامة أن تأذن بتجديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وفقا للاختصاصات والطرائق التي تعمل البعثة بموجبها. وفيما يتعلق بهذه الفقرة، أود أن أشير إلى خطأ في النص الاسباني: في السطر الرابع ينبغي الاستعاضة عن عبارة "٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦" بعبارة "٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦".

وعلاوة على الإشادة بشعب هايتي في سعيه المتواصل لتحقيق الديمقراطية القوية والدائمة والعدل والازدهار الاقتصادي، تؤكد الجمعية العامة من جديد التزام المجتمع الدولي بمواصلة تعاونه التقني والاقتصادي والمالي مع هايتي، ابتغاء دعم جهودها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المؤسسات الهايتية المسؤولة عن إقامة العدل وضمان الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

إن عملية الديمقراطية في هايتي تسير قدما، ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل، من خلال العملية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، تعاونه للاستمرار في توطيدها. وبالإضافة إلى الاحتفال باستمرار تحسن حالة حقوق الإنسان في هايتي، يتعين على الأمم المتحدة أيضا أن تكفل استمرار المساعدة القيمة التي تقدمها البعثة المدنية الدولية في هايتي إلى شعب وحكومة هايتي.

وبهذا التمديد، تعطي منظمتنا ومنظمة الدول الأمريكية الرد المناسب على طلب الرئيس بريفال وتتعاون معه في جهوده من أجل تحقيق التقدم والسلام في بلده. ونحن على ثقة من أن الجمعية العامة ستعتمد مشروع القرار هذا بالإجماع.

السيد كارسغارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أن أتكلم اليوم بشأن مشروع القرار A/50/L.77، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي"، والذي آمل أن تعتمده الجمعية بتوافق الآراء.

لمشروع القرار الوارد في إطار هذا البند وظيفتان. فعلى المستوى العام، يسعى إلى قياس التقدم الذي أحرزه الشعب الهايتي على الطريق إلى توطيد الديمقراطية ويرحب به. وعلى مستوى أكثر تقنية، يؤيد أيضا ولاية وأهداف البعثة المدنية الدولية في هايتي، وسأتناول تباعا كل مستوى من هذين المستويين.

وبما أن هذا البند أدرج للمرة الأولى في جدول أعمال الجمعية العامة في ١٩٩١، فإن مضمونه قد تطور مع تطور الحالة في هايتي. ففي السنوات الخمس الماضية خلصت هايتي نفسها من الدكتاتورية واتخذت خطواتها الأولى بوصفها مجتمعا ديمقراطيا. والآن وقد تولت مهام السلطة حكومة ديمقراطية، فإن هذه المكاسب ينبغي توطيدها، مما يتطلب بذل جهود دؤوبة على حد سواء، غير أنها من نوع آخر. وتواجه هايتي الآن السير في الطريق الطويل والشاق نحو التنمية، والتعمير، وإقامة مجتمع مزدهر ومستقر.

وعليه، فإن مشاريع القرارات المتعلقة بهايتي قد تطورت من البيانات التي تدين إساءات النظام السابق إلى إحدى وسائل التعبير الرئيسية عن تأييد المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها حكومة هايتي من أجل إقامة الديمقراطية. وإذ تضطلع هايتي بهذه المهمة، فإن الجمعية العامة حولت تركيزها لينصب على تقديم المساعدة التقنية لحكومة هايتي في مجال تعزيزها للمؤسسات، بالإضافة إلى أشكال المساعدات الأخرى لتسهيل تطوير ثقافة ترتكز ارتكازا قويا على احترام حقوق الإنسان. إن تدريب ووزع الشرطة الوطنية الهايتية وإصلاح النظام القضائي والجزائي من المجالات التي تحظى بالتأكيد الخاص لهذه البرامج.

ومشروع القرار المعروض علينا يشيد بالتقدم الذي أحرز حتى الآن والسعي المتواصل الذي يقوم به الشعب الهايتي لتحقيق الديمقراطية الدائمة والعدل والرخاء الاقتصادي، ولذا فإننا نؤيده دون تحفّظ.

(تكلم بالانكليزية)

يوضح تقرير الأمين العام الأخير أنه تم تحقيق تقدم كبير في هايتي في مجـــال صون الاستقرار السياسي، وفي العمـــل من أجل تحقيـــق الإصلاح الاقتصادي وفـــي ضمان تدريب ووزع قوة شرطة جديدة. ويشير إلى أنه منذ اتخاذ آخر قرار في إطار هذا البند، مؤرخ ٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٦، فإن حالـــة حقوق الإنسان استمرت في التحسن واستمر العمل بسرعة بشأن إصلاح المؤسسات الرئيسية.

بيد أن التقرير يسترعي انتباهنا أيضا إلى حقيقة أن وتيرة التحسن في حالة حقوق الإنسان كانت بطيئة، ووقعت عدة حوادث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وكان سجل الشرطة الوطنية الهايتية الجديدة متفاوتا بالنسبة لحماية حقوق الإنسان، يرافق ذلك عجـــز النظام القضائي عن تقديم من يشتبه في أنهم قاموا بأعمال إجرامية إلى المحاكمة بسرعة. وكما يخلص الأمين العام في تقريره، فإن المطلوب هو زيـــادة ثقة الجمهور بالمؤسسات الحديثة الإنشاء، وثقة الجمهور هذه ستكون عاملا حاسما في ضمان مستقبل ديمقراطي لهايتي. ومع ذلك، يجب علينا أن نقر بأن ثقة الجمهور لا يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها، إنها تستغرق وقتا.

وكانت البعثة المدنية الدولية في هايتي من بين المنفذين الرئيسيين لبرنامج تقديم المساعدة لهايتي في مجال توطيدها للديمقراطية وبنـاء ثقة الجمهور. وتكيفت البعثة المدنية الدولية في هايتي أيضا مع التغيرات العميقة في هايتي، ساعية إلى تقديم المساعدة حيثما تكون الحاجة في أمسّها. وتقرير الأمين العام دليل على المساهمة الهامة التي تقدمها البعثة المدنية الدولية في هايتي من أجل إعادة بناء ثقة الجمهور بالمؤسسات - وبخاصـــة بمؤسسات تنفيذ القانون - التي توجـــد حاجة ماسّة إليها. ومجموعة المسائل التي تقدم البعثة المدنية الدولية المشورة والدعم بشأنها للسلطات الهايتية، بدءا بتدريب القضاة وحتى الإشراف على ضباط الشرطة الجديدة، تثيـــر الإعجاب حقا. وإذ قامت بتخفيض موظفيها في آذار/مارس، فإنها تمكنت بالرغم من ذلك من تقديم تقريرين هامين إلى الأمم المتحدة، أحدهما يتعلق بالنظـــام القضائي، ويتعلق الآخر بالشرطة الوطنية الهايتية وحقوق الإنسان، ويتضمن التقريران تقييمات دقيقـــة للتطورات التي جرت مؤخرا في هذين المجالين.

ويشيد هذان التقريران بالتقدم المحرز ويرحبان بالتقدم الهام في مجال إقامة العدالة في هايتي. وفي الوقت نفسه، يحذران أيضا من أن التقدم ليس تقدما لا رجعة فيه، وأنه لا يزال ينبغـي قطع شوط طويل قبـل أن تصبح حمايـة حقوق الإنســان ذات جذور راسخة في الإطار المؤسسي في هايتي وإن إساءات هامة في مجال حقوق الإنسان ما زالت ترتكب، بل هي في ازدياد في بعض الحالات. وينبغي أن تدرس توصيات البعثة المدنية الدولية دراسة دقيقة في هذا الصدد.

وفي ضوء هـــذه التطورات، من الواضح أن تجديد ولاية البعثة المدنيـــة الدولية فـــي هايتي ينطوي على أهمية كبيرة، وهي نقطة أيدتها حكومة هايتي بطلبها أن تستمر في وجودها. ويسرنا أن نشير أيضـــا إلى أن البعثة المدنية الدولية في هايتي لديها الموارد المالية للوفـــاء بولايتها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبـــر ١٩٩٦، إذ أن الجمعية العامة يمكنها أن تخصص الموارد اللازمة عملا بالقـــرار ٢٣١/٥٠ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليـــه ١٩٩٦. وعليه، فإننا نؤيد تجديد الولاية الوارد في مشـــروع القرار المعروض علينا.

وإن هايتي منخرطة في عملية طويلـــة الأجل لبناء المؤسسات، والتعمير الاقتصادي وإعادة تأهيل نظامها القضائي. ونحن، بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، يجب أن نواصل الاضطلاع بدور هـــام فـــي مساعدة الحكومة الهايتية في هذه العملية، ولنا شرف القيام بذلك.

السيد ميرفي (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأيدت هذا البيان الدول المنتسبة وهي استونيا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وليتوانيـــا ومالطة وهنغاريا. وأيدت هذا البيان أيضـــا أيسلندا ولختنشتاين والنرويج.

لقد شهدت الشهور ١٨ المنصرمة تحسنا لا مثيل له في حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي. فإنهاء الدكتاتورية العسكرية وعودة الرئيس أريستيد مهّدا الطريق لإقامة الديمقراطية مجددا فـــي هايتي. ففي شباط/فبراير، قام الرئيس المنتخب أريستيد بتسليم

السلطة طوعا إلى الرئيس بريفال المنتخب حديثا، وهذه واقعة لا سابقة لها في تاريخ هايتي.

وقد أكد الرئيس بريفال ورئيس الوزراء تأكيدا متكررا تصميمهما على توطيد الديمقراطية وحكم القانون وعلى إجراء التغييرات المؤسسية اللازمة وعلى معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه شعب هايتي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذه الالتزامات، بالإضافة إلى تصميم سلطات هايتي على التمسك بحقوق الإنسان وعلى ضمان مساءلة منتهكي حقوق الإنسان. وإننا، جنبا إلى جنب مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، نؤيد بنشاط تنفيذ هذه الالتزامات.

إن أعمال الأمم المتحدة، بما فيها أنشطة بعثة الأمم المتحدة في هايتي وخليفتها، بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، بالإضافة إلى مكون الأمم المتحدة للبعثة المدنية الدولية في هايتي، حيوية بالنسبة لجهود تعزيز وتوطيد الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. لقد كان الوزع الناجح في الشهور الأخيرة لأكثر من ٠٠٠ ٥ فرد من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية، يعتمد بدرجة كبيرة على تدريب وتوجيه كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي. ويمكن أن يسهم هذا الوزع في تهيئة مناخ من الأمن الأكبر للفرد، مما هو أساسي للتنمية السياسية والاجتماعية المتواصلة للبلد.

ومع ذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق بسبب استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في هايتي، كما ورد في تقرير الأمين العام. ولا يمكن أن يوجد مبرر لعمليات الإعدام بلا محاكمة والتعذيب من جانب أفراد قوات الأمن. ونحن نسلم بأن الحكومة وسلطات الشرطة قد أبدت التزاما بالتحقيق في هذه الانتهاكات وبمعاقبة المسؤولين عنها. بيد أنه لم تسفر عن محاكمات جنائية سوى حالات قليلة. ونحث حكومة هايتي على تقديم جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة.

كما أننا نشعر بالقلق إزاء الهجمات على الشرطة المدنية الهايتية في الشهور الأخيرة، وهي الهجمات التي أسفرت عن موت عدة ضباط. وندين دون تحفظ العنف المجدد في الأيام الأخيرة. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير مثل هذه الأعمال، مهما كانت هوية الضحايا أو الدافع لمرتكبيها. ولا يمكن أن تؤدي هذه الأحداث إلا إلى تصعيد التوتر، وإلى وضع الحواجز على طريق توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإلى تقويض المناخ اللازم للاستثمار الذي تمس الحاجة إليه لتعزيز الاقتصاد الهايتي.

وفي الحالة الراهنة، للبعثة المدنية الدولية في هايتي دور حيوي في رصد احترام حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن وفي تقديم المساعدة الفنية في بناء المؤسسات وخصوصا في مجال تدريب الشرطة والقضاء، وفي تشجيع تطوير برنامج من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وهذه الأنشطة أساسية لتهيئة مناخ من الحرية والتسامح لازم لتوطيد الديمقراطية وحكم القانون في هايتي على المدى الطويل. ويشارك أعضاء الاتحاد الأوروبي في مشروع القرار الرامي إلى تمديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي لفترة أربعة أشهر أخرى.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى الأهمية التي يوليها لتقديم التمويل الأكيد لهذه العملية. وفي هذه المرحلة، لا يزال من غير المؤكد ما اذا كانت نفقات البعثة المدنية الدولية في هايتي يمكن توفيرها بالكامل "في إطار الموارد المتاحة"، ولكننا نأمل أن يتضح أن تكون هذه هي الحال. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تقرير آخر من الأمين العام عن مسائل التمويل المتصلة بالميزانية البرنامجية الحالية، التي من المقرر إصدارها في الشهر المقبل. ولا يزال الاتحاد الأوروبي مستعدا للموافقة على تمويل هذه البعثة بدفع أنصبة مقررة إضافية اذا لم يكن من الممكن امتصاص النفقات التي يستلزمها ذلك من خلال الوفورات من الميزانية البرنامجية. ونتطلع إلى الانتقال إلى هذه المسألة في وقت لاحق من هذه السنة في سياق تقرير الأداء الأول.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد بينت الأحداث الأخيرة أن الحالة في هايتي لا تزال تمثل مخاطر وأن التقدم الذي لا شك فيه المحرز حتى الآن قد يكون هشا. ورغم هذه الشكوك، ينبغي ألا نتغاضى عن أهمية الانتقال الديمقراطي المثالي الذي نفذه ذلك البلد. وقد كان وجود الخوذات الزرق إسهاما رئيسيا في توطيد عملية الانتقال. وهذا هو السبب في

أن مجلس الأمن وافق، قبل أسابيع قليلة، على ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، التي أعقبت بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وقد أدى مراقبو البعثة المدنية الدولية في هايتي أيضا دورا بالغ الأهمية في استعادة مناخ يفضي إلى تنفيذ العملية الديمقراطية. وهذا هو السبب في أنه يبدو من الأساسي أن تجدد ولاية هذه البعثة مرة أخرى.

إن التقرير الذي قدمه إلينا الأمين العام عن أنشطة البعثة المدنية الدولية في هايتي يوضح أن وجود مراقبين يكلفون بالتحقق من احترام هايتي الكامل لحقوق الإنسان ولا سيما بتقديم المساعدة التقنية بغية تعزيز المؤسسات الهايتية لا يزال أمرا له التبرير الكامل.

في الواقع، لا يزال هناك قدر كبير مما ينبغي تحقيقه في هايتي. وهناك مهام بالغة الأهمية في مجالات تدريب الشرطة، وإنشاء قضاء مستقل، ودعم تنمية برنامج لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ينبغي القيام بها. وهذه الأهداف، التي ستقدم البعثة المدنية الدولية في هايتي إسهاما أساسيا فيها، ستساعد على توطيد الديمقراطية الدستورية الدائمة في هايتي.

وأود أن أضيف أن الحكومة الفرنسية، التي تشارك في مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة تشعر بالارتياح لأن الظروف اللازمة لضمان التمويل المستمر لأنشطة البعثة المدنية الدولية في هايتي قد تحققت.

وأود بصفة خاصة، في هذا الصدد، أن أضم صوت الوفد الفرنسي إلى الملاحظات التي أعرب عنها وفد أيرلندا، الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ليلونغ (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي، مرة أخرى، أن أكرر من جديد بالنيابة عن حكومة وشعب هايتي، امتناننا للأمين العام على جهوده الدؤوبة لاستعادة السلم والأمن إلى هايتي.

كما يسرني أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد إنريك تير هورست على شجاعته وتفانيه لقضية الشعب الهايتي.

وسأظل دوما مدينا بالشكر لأصدقاء الأمين العام لهايتي، والبلدان الأعضاء في المجموعة الكاريبية، والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والمشاركين الآخرين في تقديم مشروع القرار A/50/L.77، وجميع الأعضاء الآخرين في هذه الجمعية، على الاهتمام العميق الذي أبدوه بتوطيد الديمقراطية في هايتي.

وإن التطور الإيجابي في الحالة السياسية في البلد منذ عودة النظام الدستوري عن طريق معونة المجتمع الدولي يبرر ارتياحنا تبريرا كاملا.

لقد بلغ بلدي نقطة تحول في تاريخه. فهو يتطلع إلى مجموعة من الإصلاحات الأساسية. وكانت الحكومة قادرة على كبح جماح الآثار المؤسفة للأزمة السياسية وهي تسير الآن بكل عزم على طريق إقامة أساس دائم لحالة يسودها القانون.

وفي مجال العدالة، اعتمدت الحكومة مجموعة من التدابير تستهدف إصلاح النظام القضائي وتوفير تدريب أفضل للقضاة، والموكلين بالحفاظ على القانون والنظام، وجميع الذين يعهد إليهم بإقامة حكم القانون ليس بالكلام ولكن بالعمل. ورغم التحسينات التي سُجلت، لا يزال النظام القضائي يعاني من جوانب قصور خطيرة. ومن بين جميع المؤسسات في البلد لعل هيكلة أشد الهياكل فسادا، ولهذا السبب لم يرق بعد إلى مستوى توقعات الأغلبية.

إن صون مناخ من الأمن شرط ضروري لنجاح أي برنامج إنمائي. والشرطة الوطنية التي استعيض بها عن الجيش السابق، والتي يختلف سلوكها اختلافا تاما مع الممارسات الوحشية التي كانت تمارس أيام الدكتاتورية المنقرضة، تقوم بعمل رائع الآن. وبدأ احترام القانون والنظام يتجلى، فضلا عن احترام حقوق المواطنين والسجناء والشرطة الوطنية بالإضافة الى أنها حديثة العهد وتفتقر الى الخبرة، فإن الموارد المتاحة للاضطلاع بالمهام الموكولة إليها قليلة جدا. ويتعين تعزيزها والتنسيق فيما بين فروعها وجعلها محترفة على نحو إضافي.

ومع ذلك، فمن الضلال التفكير في أن من شأن إطار قانوني، وقوة شرطة جديدة، وإصلاحات إدارية أن تقوم وحدها بكفالة الأمن والاستقرار. ولا يمكن للجهود التي تبذل من أجل محاربة انعدام وجود الأمن وتعزيز

المؤسسات أن تسفر عن النتائج المتوخاة منها تماما إلا إذا ترافقت مع ظروف اقتصادية واجتماعية محسنة للسكان.

ولقد ورثت الحكومة حملا ثقيلا: فالاقتصاد المنهار والهياكل السياسية والاجتماعية المتزعزعة أدت بالسكان الى التقدم بمطالب مشروعة واضحة. وهناك جوانب ظلم عديدة يتعين التصدي لها، وعدة هياكل متداعية يتعين ترميمها، وعدة مؤسسات جديدة يتعين انشاؤها. ونحن على اقتناع بأن هذه الأمور تشكل أولويات، ووضعت الحكومة برنامجا طموحا لتمكين البلد من الخروج من ورطته الاقتصادية؛ وأن النجاح يعتمد على صون مناخ من الأمن.

ولا يسعنا أن نتغاضى عن عراقيل عديدة لا تزال تعترض السبيل الى السلام. فاستمرار بؤر توتر شتى في أنحاء عديدة من البلد، وانتشار عصابات من المجرمين تعيش على السرقة، والابتزاز، والخطف، والاتجار بالمخدرات، من الأرجح أن يبذرا بذور الاضطراب بين السكان. وكل هذه التحديات توليها الحكومة الاهتمام.

ويؤكد الأمين العام في تقريره الموضوعي (A/50/861/Add.2) على التقدم المحرز في المسائل السياسية وفي احترام حقوق الإنسان منذ عودة هايتي الى النظام الدستوري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وكان من المتعذر إحراز هذا التقدم من دون الإسهام الذي قدمته البعثة المدنية الدولية في هايتي.

ونحن متأكدون أن الجمعية العامة، باعتمادها مشروع القرار A/50/L.77 بالإجماع، وهو مشروع القرار الذي يأذن باستمرار وجود البعثة في هايتي، ستواصل دعم الجهود التي نبذلها من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وكفالة المزيد من الاحترام لحقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): استمعنا الى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/50/L.77.

السيد بيرفيلييف (ممثل الأمانة العامة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه، فيما يتعلق بمشروع القرار A/50/L.77، سبق للجمعية العامة أن أذنت للأمين العام في الفقرة ٧ من القرار ٢٣١/٥٠ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بأن يدخل في التزامات حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بمبلغ لا يتجاوز مستوى شهريا قدره ٩٠٠ ٦٢٧ دولار، وذلك إذا تم تمديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): مثلما أعلن شفويا، يوجد تصويب للنص الاسباني لمشروع القرار A/50/L.77.

وقبل أن نشرع في التصويت، يسرني أن أعلن أن بيرو ونيكارغوا أضيفتا الى قائمة مقدمي مشروع القرار A/50/L.77 بعد عرضه.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.77.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.77؟

اعتُمد مشروع القرار A/50/L.77 (القرار ٨٦/٥٠ جيم).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠